



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

PAIR



32101 014339871

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*





٢٢١ = ٥

نقد الاشتراكية

صدرت من دار الافتاء بالرياض

رقم

(٣)

توزع مجاناً

قام بالاشراف على طبعها وتصحيحها
محمد السليمان البسام - علي احمد الصالح

مطبعة الحكومة - مكة المكرمة

١٣٨١ هـ

1000

1000

Nagd

نقد الاشتراكية

صدرت من دار الافتاء بالرياض

رقم
(٣)

توزع مجاناً

قام بالاشراف على طبعها وتصحيحها
محمد السليمان البسام - علي احمد الصالح

مطبعة الحكومة - مكة المكرمة

١٣٨١ هـ

936699

(Arab)

Hx550

. I8N36

→ragm 3



32101 014339871

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
ويعد هذه رسالة من ثلاث رسائل لثلاثة علماء
أفاضل في تزييف الاشتراكية وبيان مزيد مناقضتها
للشريعة المحمدية طبعناها لتوزيعها نصيحة للمسلمين
ولمعرفة بعد الاشتراكية عن مقتضى الصراط المستقيم
وتزجيجهما بأربابها في جملة التابعين لسنن المغضوب عليهم
والضالين وبيان عظيم جريمة من نسبها الى الدين وأنه من
أبطل القول على الله جل شأنه وعلى رسوله صلى الله عليه
وسلم بغير علم هذا بالنسبة الى من كتب في جوازها من
المتسعين الى العلم وهو في الحقيقة بعيد كل البعد عنه
وداخل في عداد الضالين . وأما من جوزها ممن له
نصيب من العلم بحيث لا يخفى عليه حكمها فقد أخذ

بنصيب وافر من طريق المغضوب عليهم وهم اليهود
المخذولون المحرفون الكلم عن مواضعه المخالفون حقيقة
ما يعلمون إشاراً للعاجل على الآجل ولبساً للحق
بالباطل وسعيًا في الصد والصدف عما جاء به سيد
المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم ويأبى الله إلا أن يتم
نوره ويعلى كلمته ! كما قد اشتملت تلك الرسائل على
كشف شبهات أرباب الاشتراكية وبيان أنها كسراب
بقية يحسبه الظمان ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً .

مفتي الديار السعودية

محمود بن إبراهيم بن عبد اللطيف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين ..

أما بعد فقد قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا
أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجسارة عن تراض
منكم) وأخرج الشيخان من حديث أبي بكر أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال في خطبته في حجة الوداع (ان
دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم
هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا) وفي الصحيح عن أبي
هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه ..
وروى البيهقي بإسناد صحيح من حديث ابن عباس أن
النبي صلى الله عليه وسلم خطب في حجة الوداع فذكر
الحديث وفيه (ولا يحل لامرئ من مال أخيه الا ما
أعطاه عن طيب نفس) والنصوص في هذا الباب كثيرة
كلها تدل على تحريم التصرف في أموال المسلمين بغير وجه
شرعي وعلى ذلك قام الاجماع حتى قال ابن حزم الظاهري
في (الاحكام في أصول الاحكام) في بحث القياس (لو لم
يورد نص في الكتاب جلي بتحريم الاموال جملة لكان الاجماع
على تحريمها كافيا) وحيث أن الاشتراكيين أضافوا الى

انتهاك حرمة هذه النصوص باباحة استيلاء أموال الناس
دعوى أن هناك قضايا شرعية تبرر ذلك الصنيع مثل
قضية أبي ذر وقضية عمر بن الخطاب مع بلال المزلي
وحديث الناس شركاء في ثلاث • الماء والكلاء والنار •
وأحاديث انفاق الفضل وقول عمر بن الخطاب رضي الله
عنه لو استقبلت من أمري ما استدبرت لا خلت فضولي
أموال الأغنياء وقسمتها على فقراء المهاجرين فقد رأيت
من الواجب الجواب عن هذه القضايا وبيان أصل
الاشتراكية وما يترتب عليها من المضار فنقول وبالله
التوفيق •

أما قضية أبي ذر فقد قال شيخ الاسلام ابن تيميه في
(منهاج السنة) جوابا عنها (ان أبا ذر كان رجلا صالحا
زاهدا وكان مذهبه ان الزهد واجب وأن ما أمسكه
الانسان فاضلا عن حاجته فهو كنز يكوى به في النار
واحتج على ذلك بما لا حجة له فيه من الكتاب والسنة
احتج بقوله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا
ينفقونها في سبيل الله) وجعل الكنز ما يفضل عن
الحاجة واحتج بما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم
وهو أنه قال يا أبا ذر ما أحب أن لي مثل أحد ذهبا
يمضي عليه ثالثه وعندي منه دينار الا دينارا أرصده
لدين وأنه قال المكثرون هم المقلون يوم القيامة الا من
قال بالمال هكذا وهكذا) قال شيخ الاسلام (وأما الخلفاء

الراشدون وجماهير الصحابة والتابعين فعل خلاف هذا
 القول فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة
 وليس فيما دون خمس ذود صدقة وليس فيما دون
 خمس أواق صدقة فنفي الوجوب فيما دون المائتين ولم
 يشترط كون صاحبها محتاجا اليها أم لا . وقال جمهور
 الصحابة الكنز هو المال الذي لم تؤدى حقوقه وقد قسم
 الله الموارث في القرآن ولا يكون الميراث الا لمن خلف مالا
 وقد كان غير واحد من الصحابة له مال على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من الانصار ومن المهاجرين وكان
 غير واحد من الانبياء له مال وكان أبو ذر يريد أن يوجب
 على الناس ما لم يوجبه الله عليهم ويلزمهم على ما لم
 يلزمهم الله عليه مع أنه مجتهد في ذلك مثاب على طاعته
 رضي الله عنه كسائر المجتهدين من أمثاله وقول النبي
 صلى الله عليه وسلم ليس فيه ايجاب انما قال ما أحب
 أن يمضي علي ثالثة وعندي منه شيء فهذا يدل على
 استحباب اخراج ذلك قبل الثالثة لا على وجوبه وكذلك
 قوله (المكثرون هم المقلون) دليل على أن من كثر ماله
 قلت حسناته يوم القيامة اذا لم يخرج منه وذلك لا
 يوجب أن يكون الرجل القليل الحسنات من أهل النار
 اذا لم يأت كبيرة ولم يترك فريضة من فرائض الله تعالى
 هذا جواب شيخ الاسلام بن تيمية عن هذه القضية وهو

في غاية الموافقة للنصوص وبيان ذلك فيما يلي : أما ما ذكره من ناحية الزكاة والميراث فيدل ما رواه أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه لما نزلت هذه الآية (والذين يكنزون الذهب والفضة) كبر ذلك على المسلمين فقال عمر رضي الله عنه أنا أفرج عنكم فانطلق فقال يا نبي الله أنه كبر على أصحابك هذه الآية فقال إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب مما بقي من أموالكم إذا فرض الموارث وذكر كلمة لتكون لمن بعدهم قال فكبر عمر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أخبرك بخبر ما يكنز المرأة الصالحة إذا نظر إليها سرته وإذا أمرها أطاعته وإذا غاب عنها حفظته . وهذا الحديث رواه الحاكم في مستدركه - وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

وأما تفسير الكنز بما لم تؤد زكاته فقد جاءت فيسه أحاديث كثيرة مرفوعة وموقوفة أما المرفوعة فمنها :

١ - حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إذا أدبت زكاة مالك فقد أذهبت عنك شره) قال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أدبت الزكاة فقد قضيت ما عليك (صححه الحاكم ووافقه الذهبي ورواه الترمذي

في جامعه وقال حديث حسن غريب وقواه بقوله - وقد
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه انه ذكر
الزكاة فقال رجل يا رسول الله هل علي غيرها قال لا الا
أن تطوع *

٣ - حديث أم سلمة أنها كانت تلبس اوضاحا من
الذهب فسألت عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
أكثر هو فقال (اذا أديت زكاته فليس بكنز) قال الحاكم
هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه
الذهبي . أما الموقوفة فقد روى مالك في الموطأ عن عبد
الله بن دينار عن بن عمر انه قال في الكنز هو المال
الذي لم تؤد زكاته . وعند البخاري في صحيحه عن ابن
عمر أنه قال له أعرابي أخبرني عن قول الله تعالى
(والذين يكنزون الذهب والفضة) قال ابن عمر من
كنزها فلم يؤد زكاتها فويل له انما كان هذا قبل ان
تنزل الزكاة فلما أنزلت جعلها الله طهرة للاموال ،
وذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني في - فتح الباري -
ان هذا الحديث وقع له بعلو في جزء الذهلي بزيادة في
آخره (ثم التفت اليه فقال ما أبالي لو كان لي مثل أحد
ذهبا أعلم عدده أزكيه وأعمل فيه بطاعة الله) قال
الحافظ - وهو عند ابن ماجه من طريق عقيل عن الزهري
قلت وهذه الزيادة عند البيهقي في السنن الكبرى أيضا
وروى عبد الرزاق في مصنفه عن بن عمر تفسيره الكنز

بما لم تؤد زكاته من عدة طرق وفي بعض ألفاظه (ما أدى
 زكاته فليس بكنز وان كان تحت سبع أرضين وما كان
 ظاهرا لا تؤدى زكاته فهو كنز) وروى عبد الرزاق عن
 ابن جريج اخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله
 يقول اذا أخرجت صدقته فقد أذهبت شره وليس بكنز
 وروى بن جريج عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج عن
 بس ربن سعيد أن رجلا باع حائطا او مالا بمال عظيم
 فقال عمر بن الخطاب أحسن موضع هذا المال فقال
 الرجل أين أضعه ياأمير المؤمنين قال ضعه تحت مقعد
 المرأة قال الرجل أو ليس بكنز ياأمير المؤمنين فقال عمر
 ليس بكنز اذا أديت زكاته) قال وأخبرني زياد قال انما
 هو بكر بن عبد الله بن الأشج ثم أخبره بنحو هذه القصة
 يقول كاتب هذه السطور ولهذا نرى بن جرير الطبري
 يؤيد هذا الرأي في تفسيره ويتول بعد عرض الأقوال في
 تفسير قوله تعالى (والذين يكتزون الذهب والفضة)
 ما نصه - أولى الأقوال في ذلك (أي في تفسير هذه الآية
 بالصحة القول الذي ذكر عن بن عمر من أن كل مال
 أديت زكاته فليس بكنز يحرم على صاحبه اكتنازه وان
 كثر وأن كل مال لم يؤد زكاته فصاحبه معاقب مستحق
 وعيد الله الا أن يتفضل الله عليه بعفوه وان قل اذا كان
 مما يجب فيه الزكاة وذلك أن الله أوجب في خمس اواق
 من الورق على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ربع

عشرها وفي عشرين مثقالا من الذهب مثل ذلك ربع عشرها
 فاذا كان ذلك فرض الله في الذهب والفضة على لسان
 رسوله فمعلوم أن الكثير من المال وإن بلغ في الكثرة الوف
 الوف لو كان وأن اديت زكاته من الكنوز التي اوعد الله
 عليها العقاب لم يكن فيه الزكاة التي ذكرناها من ربع
 العشر لأن ما كان فرضا اخراج جميعه من المال وحراما
 اتخاذه فزكاته الخروج من جميعه الى أهله لاربع عشره
 وذلك مثل المال المفصوب الذي هو حرام على الغاصب
 امساكه وفرض عليه اخراجه من يده فالتطهر منه
 رده الى صاحبه فلو كان ما زاد من المال على أربعة آلاف
 درهم وما فضل عن حاجة ربه التي لا بد منها مما
 يستحق صاحبه باقتنائه اذا أدى الى أهل السهمان حقوقهم
 منها من الصدقة وعيد الله لم يكن اللازم ربه فيه ربع
 عشرة بل كان اللازم له الخروج من جميعه الى أهله
 وصرفه فيما يجب عليه صرفه كالذي ذكرنا من أن الواجب
 على غاصب رجل ماله رده على ربه - ثم قال ابن جرير
 (وبعد فانه فيما حدثنا محمد بن عبد الاعلى قال حدثنا
 محمد بن ثور قال قال معمر أخبرني سهيل بن أبي صالح
 عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال ما من رجل لا يؤدي زكاة ماله الا جعل يوم
 القيامة صفائح من نار يكوى بها جنبه وجبهته وظهره في
 يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضي بين الناس

ثم يرى سبيله وان كانت ابلا الابطح لها بقاع فرفر
تطاؤه بأخفافها حسبته قال وتعضه بأفواها يرد أولها
على آخرها حتى يقضي بين الناس ثم يرى سبيله وان
كانت غنما فمثل ذلك الا أنها تنطحه بقرونها وتطاؤه
باطلافها) وفي ذلك ونظائره من الاخبار التي كرهنا
الاطالة بذكرها الدلالة الواضحة على أن الوعيد إنما هو من
الله على الاموال التي لم تؤد الوظائف المفروضة فيها
أهلها من الصدقة لا على اقتنائها واكتنازها - قال ابن
جرير وفيما بينا من ذلك البيان الواضح على أن الآية
لخاص كما قال ابن عباس وذلك ما حدثني محمد بن سعد
قال حدثني ابي قال حدثني عمي قال حدثني ابي عن ابيه
عن ابن عباس (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا
ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم) يقول هم
أهل الكتاب وقال هي خاصة وعامة يعني بقوله هي خاصة
وعامة هي خاصة وعامة هي خاصة من المسلمين فيمن لم
يسد زكاة ماله منهم وعامة في أهل الكتاب لانهم كفار لا
تقبل منهم نفقاتهم ان انفقوا) قال ابن جرير يدل على
صحة ما قلنا في تأويل قول ابن عباس هذا ما حدثني
المتنى قال حدثنا عبد الله قال حدثني معاوية عن علي
بن أبي طلحة عن ابن عباس قوله (والذين يكتزون
الذهب والفضة ولا ينفقونها) الى قوله (هذا ما كنزتم
لأنفسكم فلدوقوا ما كنتم تكتزون) قال هم الذين لا

يُؤَدُّونَ زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ قَالُ كُلُّ مَالٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ كَانَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَوْ فِي بَطْنِهَا فَهُوَ كَنْزٌ وَكُلُّ مَالٍ تَأْدِي زَكَاتَهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ كَانَ. عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَوْ فِي بَطْنِهَا وَمِنْ بَنِي جَرِيرٍ فِي تَقْرِيرِ هَذَا إِلَى أَنْ ذَكَرَ أَنَّ الْآيَةَ لَمْ يَكُنْ فِيهَا بَيَانٌ كَمْ ذَلِكَ الْقَدْرُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الَّذِي إِذَا جُمِعَ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ اسْتَحَقَّ الْوَعِيدُ فَكَانَ مَعْلُومًا أَنَّ خُصُوصَ ذَلِكَ إِنَّمَا يَدْرِكُ بِوَقْفِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ قَالُ (وَذَلِكَ كَمَا بَيْنَا مِنْ أَنَّهُ الْمَالُ الَّذِي لَمْ يُؤَدِّ حَقَّ اللَّهِ مِنْهُ الزَّكَاةَ دُونَ غَيْرِهِ ۖ قَدْ أَوْضَحْنَاهُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى صِحَّتِهِ ۚ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ بْنُ تَيْمِيَّةٍ مِنْ أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا لِعَبَادَةِ اللَّهِ وَاحِدًا مِنْهُمْ مَالٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهَذَا أَمْرٌ ظَاهِرٌ لِكُلِّ مَنْ تَتَّبَعَ الْمُرَاجِعَ الْمَعْتَبَرَةَ وَقَدْ ذَكَرَ مِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ بْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي فَتَاوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَعُثْمَانُ وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَسَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ وَسَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَأَسِيدُ بْنُ حَضِيرٍ وَأَمَّا الْأَنْبِيَاءُ فَذَكَرَ مِنْهُمْ فِي الْفَتَاوَى إِبْرَاهِيمُ وَدَاوُدُ وَسُلَيْمَانُ وَيُوسُفُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ ۚ

يَقُولُ كَاتِبُ هَذِهِ السُّطُورِ هَذَا مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَقَدْ ذَكَرَ الْقُرْطُبِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ بْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (مَنَاجِزِ السَّنَةِ) وَالْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي (سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَقُلْ لِأَبِي ذَرٍّ أَنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا وَأَنِّي أَحِبُّ لَكَ مَا أَحِبُّ

لنفسى لا تأمرن على اثنين ولا تولين مال يتيم ذكروا أنه
لم ينهه هذا النهي عن الامارة وتولية مال اليتيم الا لما
علمه منه من هذا الزهد وعبرة القرطبي التي نقلها عنه
العلامة السمندي في (شرح سنن النساء) قوله اني اراك
ضعيفا أي عن القيام بما يتعين على الامير من مراعاة
مصالح رعيته الدنيوية والدينية ووجه ضعفه عن ذلك
أن الغالب عليه كان الزهد واحتقار الدنيا ومن هذه حاله
لا يعتني بمصالح الدنيا وأحوالها التي تتضمن مصالح
الدين وبها يتم أمره وقد كان أبو ذر أفرط في الزهد في
الدنيا حتى انتهى به الحال الى أن أفتى بتحريم الجمع
للمال وان أخرجت زكاته وكان يرى أنه الكنز الذي توعد
الله عليه في القرآن فلما علم النبي صلى الله عليه وسلم
منه هذه الحالة نصحه ونهاه - عبارة شيخ الاسلام بن
تيمية في (منهاج السنة) آخر جوابه عن قضية أبي ذر
(ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال يا أبا ذر اني اراك ضعيفا واني أحب لك ما أحب
لنفسى لا تأمرن على اثنين ولا تولين مال يتيم وقد ثبت
عنه في الصحيح أنه قال المؤمن القوي خير وأحب الى الله
من المؤمن الضعيف وفي كل خير فاهل الشورى مؤمنون
أقوياء وأبو ذر وأمثاله مؤمنون ضعفا فالمؤمنون الصالحون
لخلافة النبوة كعثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف أفضل
من أبي ذر وأمثاله) وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء قد قال

النبي لأبي ذر مع قوة أبي ذر في بدنه وشجاعته
ياأبا ذر اني أراك ضعيفا واني أحب لك ■ أحب لنفسي
لا تأمرن على اثنين ولا تولين مال يتيم فهذا محمول على
ضعف الرأي فانه لو ولي مال يتيم لانفقه كله في سبيل
الخير ولترك اليتيم فقيرا فقد ذكرنا أنه كان لا يستجيز
ادخار النقدين والذي يتأمر على الناس يريد أن يكون
فيه حلم ومداواة وأبو ذر كانت فيه حدة كما ذكرناه
فنصحته النبي صلى الله عليه وسلم *

يقول كاتب هذه السطور من أحسن ما يعتذر به عن
موقف هذا الصحابي الجليل ما رواه الامام أحمد في
المسند من حديث يعلى بن شداد بن أوس عن أبيه قال
كان أبو ذر يسمع الحديث من رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيه الشدة ثم يخرج الى قومه ثم يرخص النبي
صلى الله عليه وسلم ولا يسمع الرخصة ويتعلق بالامر
الاول * هذا ما يتعلق بقضية أبي ذر *

وأما قضية عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع بلال
بن الحارث المزني حيث أخذ منه بعض ما أقطعه النبي
صلى الله عليه وسلم فلا صلة لها بالاشتراكية وعذر عمر
بن الخطاب فيها قد بينه وهو أن النبي صلى الله عليه
وسلم لم يعطه ما أقطعه الا بشرط عدم تعطيله ويشهد لذلك
نسخة الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم
لبلال بن الحارث المزني وصورته على ما رواه بن شبه

(بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أعطى محمد رسول الله بلال بن الحارث المزني أعطاه من العقيق ما أصلح فيه معتملاً • وكتب معاوية هكذا أرواه بن شبة عن محمد بن يحيى عن من يثق به من آل حزم وغيرهم قال الثقة من آل حزم وغيرهم (فلم يعمل بلال بالعقيق شيئاً فقال له عمر في ولايته ان قويت على ما أعطاك رسول الله صلى الله عليه وسلم من معتمل العقيق فاعتمله فما اعتملت فهو لك كما أعطاك رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم تعتمله أقطعتك بين الناس ولم تحجره عليهم فقال بلال تأخذ مني ما أعطانيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اشترط عليك فيه شرطاً فاقطعه عمر رضي الله عنه بين الناس ولم يعمل فيه بلال شيئاً فلذلك أخذه عمر رضي الله عنه قال بن شبة (ورواه الزبير بن بكار واسند نسخة القطيعة المذكورة عن هشام بن عروة) نقل هذا كله عن بن شبة العلامة السمهودي في (وفاء الوفاء وبهذا يتبين معنى ما رواه الحاكم في المستدرک وصححه عن بلال بن الحارث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع لبلال بن الحارث العقيق فلما كان عمر رضي الله عنه قال لبلال الخطاب الناس العقيق) فعمر ابن الخطاب حين ما أخذ من بلال ما أخذ لم يأخذه على أساس الاشتراكية بل إنما أخذه على أساس أن بلالاً لم يعمل فيه بما شرطه رسول الله

من بلال ما اخذ لم يأخذه على أساس الاشتراكية بل لما اخذه على أساس أن بلالا لم يعمل فيه بما شرطه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ولهذا لما ذكر عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذلك طابت نفسه بصنيعه فقد روى الامام أبو يوسف صاحب أبي حنيفة في (كتاب الخراج) عن بعض مشايخه من أهل المدينة أنه قال اقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم بلال بن الحارث المزني ما بين البحر والصخر فلما كان زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال له انك لا تستطيع أن تعمل هذا فطيب له أن يقطعها ما خلا المعادن فانه استثنائها ..

مع أن هذه المسألة لو لم ترد هذه الروايات المبينة لسبب انتزاع عمر بن الخطاب ما انتزعه من بلال فالمسألة انما هي من مسائل الاقطاع التي للامام النظر فيها بما تقتضيه المصلحة اذا لم تترتب عليه فائدته من الانتفاع وقد نبه على ذلك الامام أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه (الاموال) فذكر أن احتجار الارض بقطعة من الامام للامام النظر فيه اذا تركت الارض مدة طويلة ثم استدل بهذا الحديث فالحديث انما يحمل لولا الروايات المتقدمة حكما مختصا بما يقطع الامام من الاراضي اذا عطلها المقطعة له وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول في ذلك (يا ايها الناس من احيا أرضا ميتة فهي له وذلك أن رجالا كانوا يحتجرون من الارض مالا يعمرون)

ذكره أبو عبيد في كتاب (الاموال) .

وأما حديث الناس شركاء في ثلاث - الماء - والكلاء -
والنار . فقد تكلم عليه الامام أبو عبيد القاسم بن سلام
في كتاب (الاموال) قال : قد جاءت الاخبار والسنن
مجملة ولها مواضع متفرقة وأحكام مختلفة فأول ذلك ما
أباحه رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس كافة
وجعلهم فيه اسوة وهو الماء والكلاء والنار وذلك أن ينزل
القوم في أسفارهم وبواديهم بالارض فيها النبات الذي
أخرجه الله للانعام مما لم ينصب فيه أحد بحرث ولا
غرس ولا سقي يقول فهو لمن سبق اليه ليس لاحد أن
يحتضر منه شيئاً دون غيره ولكن ترعاه انعامهم ومواشيهم
ودوابهم معا وترد الماء الذي فيه كذلك أيضا فهذا قوله :
الناس شركاء في الماء والكلاء وكذلك قوله المسلم أخو
المسلم يسعهما الماء والشجر فنهى صلى الله عليه وسلم
أن يحمى من ذلك شيء الا ما كان من حمى لله ولرسوله
فانه اشترط ذلك وهو الحديث الذي ذكرناه في أول هذا
الباب قال أبو عبيد ومذهب الحمى لله ولرسوله يكون في
وجهين أحدهما أن تحمى الارض للخيال الغازية في سبيل
الله وقد عمل بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
حدثنا بن أبي مريم عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع
عن ابن عمر قال حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم
النقيع (وهو موضع معروف بالمدينة) لخيال المسلمين

والوجه الآخر أن تحمي الأرض لنعم الصدقة الى أن توضع
 مواضعها وتفرق في أهلها وقد عمل بذلك عمر ثم بعد ما
 ذكر القضايا المروية عن عمر في ذلك قال أبو عبيد :
 قال هذا انتهى تأويل قول النبي صلى الله عليه وسلم
 عندنا في اشتراك الناس في الماء والكلاء الذي يكون عاما
 وتأويل استثنائه فيما يكون خاصا وقال أبو عبيد في
 حديث (لا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلاء) قال
 وهو عندي في الأرض التي لها رب ومالك ويكون فيها الماء
 العبد الذي وصفناه والكلاء الذي تنبته الأرض من غير أن
 يتكلف لها ربها لذلك غرسا ولا بذرا فأراد أنه ليس
 يطيب لربها من هذا الماء والكلاء وان كان ملك يمينه الا
 قدر حاجته لشفته وماشيته وسقي أرضه ثم لا يحل له أن يمنع
 ما وراء ذلك ، وأطال الكلام في ذلك الى أن قال : ونرى
 أن هذا الماء الذي جاء فيه النهي في منع فضله وبيعه انما
 هو ما كان من المياه الاعداد التي ذكرناها مثل ماء العيون
 والآبار التي لها مادة يبين ذلك حديث عبد الله بن عمرو
 هذا الذي في سقي أرضه ويبينه أيضا حديث عائشة
 حدثنا يزيد بن هارون عن محمد بن اسحاق عن محمد
 بن عبد الرحمن عن عمرة عن عائشة قالت سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ينهى أن يمنع نقع البئر ومرو
 الى أن قال (فاذا استقى الماء من موضعه حتى يصير في

الآنية والاولوية فحكمه عندي غير هذا وهو الذي رخص
 العلماء في بيعه II تكلف فيه مستقيه وحامله وفيه حديث
 مرفوع الا أنه ليس له ذلك الاسناد حدثني نعيم بن حماد
 عن بقية بن الوليد عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم
 عن المشيخة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
 بيع الماء الا ما حمل منه) فمن كلام أبي عبيد هذا يفهم أن
 النبي ليس لاحد أن يحتظره هو ما لم يتكلف فيه وما
 كان من الماء من قبيل العد وأما ما سوى ذلك فليس
 كذلك قال الخطابي في معنى هذا الحديث « المسلمون
 شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار » قال في الكلاء معناه
 الكلاء ينبت في موات الارض يرعاه الناس ليس لاحد أن
 يختص به دون أحد ويحجزه عن غيره وكان أهل الجاهلية
 اذا غزا الرجل منهم حمى بقعة من الارض لماشيته ترعاها
 يذود الناس عنها فابطل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك
 وجعل الناس فيها شرعا واحدا يتعاورونه بينهم
 فأما الكلاء اذا نبت في ارض مملوكة لمالك بعينه فهو مال
 له ليس لاحد أن يشركه فيه الا باذنه . قال واما قوله
 والنار فقد فسره بعض العلماء وذهب الى أنه أراد به
 الحجارة التي توري النار يقول لا يمنع أحدا أن يأخذ
 منها حجرا يقتدح به النار فأما التي يوقدها الانسان
 فله أن يمنع غيره أخذها وقال بعضهم ليس له أن يمنع

من يريد أن يأخذ منها جلوة من الحطب الذي قد احترق
فصار جمرًا وليس له أن يمنع من أراد أن يستصبح منها
مصباحًا أو أن يذبح منها ضفًا يشتعل بها لأن ذلك
لا ينقص من عينها شيئًا (ونقل الحافظ في فتح الباري -
كلام الخطابي وزام ما نصه : وقيل المراد ما إذا أضرم
نارًا في حطب مباح في الصحراء فليس له منع من ينتفع
بها بخلاف ما إذا أضرم في حطب يملكه نارًا فله المنع
وفكر أن المراد بالفضل في حديث النهي عن بيع فضل
الماء الفاضل عن حاجة الإنسان وعياله وزرعه وماشيته
وقال الخطابي في معالم السنن في تفسير حديث النهي
عن بيع فضل الماء ما نصه (هذا في الرجل يحفر البئر
في الأرض الموات فيملكها بالأحياء وحول البئر أو بقربها
موات فيه كلاء ولا يمكن الناس أن يرعوه إلا بأن يبذل
لهم ماء ولا يسعهم أن يسقوا ماشيتهم منه فأمره صلى
الله عليه وسلم ألا يمنع فضل مائه إياهم لأنه إذا فعل
ذلك وحال بينه وبينهم فقد منعهم الكلاء لأنه لا يمكن
رعيه والمقام فيه مع منعه الماء - قال - وإلى هذا ذهب في
معنى الحديث مالك بن أنس والأوزاعي والليث بن سعد
وهو معنى قول الشافعي والنهي في هذا عندهم على
التحريم - ثم قال بعد كلام طويل (وأما الماء إذا جمعه
صاحبه في صهريج أو بركة أو خزنه في حب أو قراه في

حوض ونحوه فان له أن يمنعه وهو شيء قد حازه على سبيل الاختصاص لا يشركه فيه غيره وهو مخالف لماء البئر لانه لا يستخلف استخلاف ماء الآبار ولا يكون له فضل في الغالب كفضل مياه الآبار والحديث انما جاء في منع الفضل دون الاصل ومعناه ما فضل عن حاجته وعن حاجة عياله وماشيته وزرعه) وقال المناوي في (فيض القدير) في معنى هذا الحديث في قوله الكلاء (الذي ينبت في الموات فلا يختص به أحد) وفي قوله الماء أي ماء السماء والعيون والانهار التي لا مالك لها - وقال في النار (يعني الحطب الذي يحتطبه الناس من الشجر المباح فيوقدون به او الحجارة التي توري النار فيقذ بها اذا كانت في موات أو هو على ظاهره قال البيضاوي المراد من الاشتراك في النار أنه لا يمنع من الاستصباح منها والاستضاءة بضوئها لكن للموقد أن يمنع أخذ جذوة منها لانه ينتقصها ويؤدي الى اطفائها فمن هذه النقول يتبين معنى هذا الحديث وانه لا صلة له بالاشتراكية .

وأما أحاديث الترغيب في انفاق الفضل فلا تدل على أخذ أموال الاغنياء واعطائها للفقراء بل انما تدل على عدم امساك الفضل عن المضطر الذي ربما يهلك لو أمسك الفضل عنه كما بينه الامام البيهقي في كتابه (السنن الكبرى) فانه قال - باب كراهية امساك الفضل وغيره

محتاج اليه - ثم قال في كتاب الضحايا - باب صاحب
 المال لا يمنع المضطر فضلا ان كان عنده - وذكر في الباب
 الاول حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه مسلم في
 صحيحه بلفظ بينما نحن في سفر مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذ جاء رجل على راحلة له قال فجعل
 يضرب يميننا وشمالا فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من كان له فضل من ظهر فليعد به على من لا ظهر
 له ومن كان معه فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له
 فذكر من اصناف المال حتى ظننا انه لا حق لاحد منا في
 الفضل - فالفاظ الحديث تدل على ما حمله عليه البيهقي
 وذكر البيهقي في الباب الثاني حديث (ليس المؤمن
 بالذي يشبع وجاره جائع الى جنبه) وقال في باب ما
 ورد في حقوق المال (قد ذهب اكثر العلماء الى أن وجوب
 الزكاة نسخ وجوب هذه الحقوق سوى الزكاة ما لم يضطر
 اليه غيره قال وقد مضت الدلالة على ذلك في أول كتاب
 الزكاة) فالمقصود من هذه الاحاديث منافع لتسوية
 الفقراء مع الاغنياء .

وأما قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه (لو
 استقبلت من أمرى ما استدبرت لاخدت فضول أموال
 الاغنياء وقسمتها على فقراء المهاجرين) فهذا انما استدل
 به بن حزم على انه اذا لم تقم الزكوات بأمر الفقراء ولا

قام بهم الفيء وسائر أموال المسلمين فلان على الاغنياء ان
 يقوموا باطعامهم ما لا يبد منه وبالباسهم ما لا يبد منه
 واسكانهم ما يمنعهم من المطر والصيف وعيون المارة
 وأن على الامام اذا لم يقوموا بذلك التزامهم وهذا غير
 تقسيم الاموال عليهم والمشهور عن عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه أنه كان يقول اللهم اجعل الفضل عند
 خيارنا لعلهم يعودون على أولي الحاجة منا فهذا قوله
 وما ذكره بن حزم تمنيه وذكر البيهقي في السنن الكبرى
 أنه صح عن عمر أنه قال (هـ) من منكم بحائط فليأكل في
 بطنه ولا يتخذ خبئه) ثم قال البيهقي هذا محمول عندنا
 على حال الضرورة فمن يقول هذا لا تنسب اليه الاشتراكية
 وكيف ينسب الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذلك
 وهو الذي يقول في ما روى ابن جرير الطبري في تاريخه
 عنه (اللهم اني لم أبعثهم - يريسد العمال - ليأخذوا
 أموالهم ولا ليضربوا أبشارهم فمن ظلمه أميره فلا أمة
 عليه دوني) وروى الامام أبو يوسف في (كتاب الخراج)
 عن عمرو بن ميمون انه قال خطب عمر بن الخطاب الناس
 فقال اني والله ما أبعث اليكم عمالي ليضربوا أبشاركم
 ولا ليأخذوا من أموالكم ولكني أبعثهم اليكم ليعلموكم
 دينكم الحديث . وحال أهل الصفة لا يخفى على عمر
 بن الخطاب رضي الله عنه وقد كان يعرف شدة فقرهم

ومع ذلك لم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم من الأغنياء أموالهم ليوزعها عليهم وما كان عمره ليخالف النبي صلى الله عليه وسلم هذا ما يتعلق بهذه المسائل .

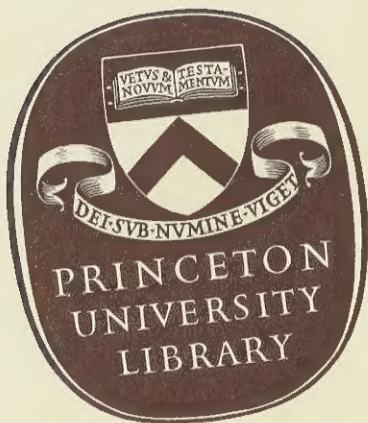
وأما أصل الاشتراكية وبيان أضرارها ففسد بينهما الإمام بن جرير الطبري في تاريخه في الكلام على مزدك وأصحابه قال - قالوا ان الله انما جعل الارزاق في الارض ليقسمها العباد بينهم بالتأسي ولكن الناس تظالموا فيها وزعموا أنهم يأخذون للفقراء من الأغنياء ويردون من الكثيرين على القليلين وان من كان عنده فضل من الاموال والنساء والامتنعة فليس هو أولى به من غيره فافترص السفلة ذلك واغتتموه وكاتفوا مزدك وأصحابه وشايعوه فابتلي الناس بهم وقوى أمرهم حتى كانوا يدخلون على الرجل في داره فيقبلونه على منزله ونسائه وأمواله لا يستطيع الامتناع منهم وحملوا قباذ على تزوين ذلك وتوعدوه بخلعه فلم يلبثوا الا قليلا حتى صاروا لا يعرف الرجل منهم ولده ولا المولود أباه ولا يملك الرجل شيئا مما يتسع به وصبروا قباذ في مكان لا يصل اليه أحد سواهم وجعلوا أخاه يقال له جاماسب مكانه وقالوا لقباذ انك قد ائت فيما عملت به فيما مضى وليس يطهرك من ذلك الا اباحة نسائك وارادوه أن يدفع اليهم نفسه ويجعلوه

قربانا للنار فلما رأى ذلك زرمهر بن سوخرا خرج بمن
 شايعه من الاشراف باذلا نفسه فقتل من المزدكية ناسا
 كثيرا وأعاد قباذ الى ملكه وطرح أخياه جاماسب ثم لم
 يزل المزدكية بعد ذلك انما يحرشون قباذ على زرمهر حتى
 قتله ولم يزل قباذ من خيار ملوكهم حتى حمله مزدك على
 ما حمله عليه فانتشرت الاطراف وفسدت الثغور . هذا
 ما ذكره الطبري في الجزء الاول من تاريخه وذكر في الكلام
 على كسرى اوشروان أنه كتب الى الجهات التي يحكمها
 كتابا يحتوي على التحذير من الاشتراكية ينص على انها
 ملة رجل منافق من أهل فسا يقال له زرادشت بن
 خرکان ابتدعها في المجوسية فتابعه الناس على بدعته تلك
 وفاق أمره فيها قال كسرى (وكان ممن دعى العامة اليها
 رجل من أهل ملرية يقال له مزدق بن بامدا وكان مما
 أمر به الناس وزينه لهم وحثهم عليه التماسي في أموالهم
 وأهلهم وذكر أن ذلك من البر الذي يرضاه الله ويشيب
 عليه أحسن الثواب وأنه لو لم يكن الذي أمرهم به وحثهم
 عليه من الدين كان مكرمة في الفعال ورضا في التفاوض
 فحضر بذلك السفلة على العلية واختلط له أجناس اللؤماء
 بعناصر الكرماء وسهل السبيل للنفسية الى الغضب
 وللظلمة الى الظلم وللعهار الى قضاء نهمتهم والوصول الى
 الكرائم اللاتي لم يكونوا يطعمون فيهن وشمل الناس

بلاء عظيم لم يكن لهم عهد بمثله فنهى الناس كسرى عن
 السيرة بشيء مما ابتدع زراذوشت بن خرکان ومزدق
 بن باما اذ وأبطل بدعتهما وقتل بشرا كثيرا ثبتوا عليها
 ولم ينتهوا عما نهاهم عنه منها (فهذا أصل الاشتراكية
 وهذه مضارها وقد ذكر بن جرير الطبري عناية كسرى
 بالقضاء عليها فقال - لما عقد التاج على رأسه دخل اليه
 العظماء والاشراف فاجتهدوا في الدعاء له فلما قضوا
 مقالتهم قام خطيبا فبدأ بذكر نعم الله على خلقه اياهم
 وتوكله بتدبير امورهم وتقدير الاقوات والمعاش لهم ولم
 يدع شيئا الا ذكره في خطبته ثم اعلم الناس ما ابتلوا به
 من ضياع امورهم وامحاء دينهم وفساد حالهم في اولادهم
 ومعاشهم واعلمهم انه ناظر في ما يصلح ذلك ويحسمه
 وحث الناس على معاونته ثم امر برؤوس المزدكية
 (أساس الاشتراكية) فضربت اعناقهم وقسمت اموالهم
 في اهل الحاجة وقتل جماعة كثيرة ممن كان دخل على
 الناس في موالهم ورد الاموال الى اهلها وامر بكل مولود
 اختلف فيه عنده أن يلحق بمن هو منهم اذا لم يعرف
 أبوه وأن يعطى نصيبا من مال الرجل الذي يسند اليه
 اذا قبله الرجل وبكل امرأة غلبت على نفسها أن يؤخذ
 الفألب لها حتى يقرم لها مهرها ويرضى اهلها ثم تخير
 المرأة بين الإقامة عنده وبين تزويج من غيره الا أن يكون

كان لها زوج أول فترد اليه وأمر بكل من كان أضر برجل
 في ماله أو ركب أحدا بمظلمة أن يؤخذ منه الحق ثم
 يعاقب الظالم بعد ذلك بقدر جرمه وأمر بعيال ذوي
 الاحساب الذين مات قيمهم فكتب له فانكح بناتهم الاكفاء
 وجعل جهازهم من بيت المال وانكح شبابه من بيوتات
 الاشراف وساق عنهم واغناهم وأمرهم بملازمة بابيه
 ليستعان بهم في أعماله وخير نساء والده بين أن يقمن مع
 نسائه فيواسين ويصرن في الاجر الي أمهالهن أو يستغني
 لهن أكفاءهن من البعولة) وقال الشهرستاني في (الملل
 والنحل) بعد ما ذكر سوء ميها كان عليه المزدكية من
 الاعتقاد (كان مزدق ينهى الناس عن المخالفة والمباغضة
 والقتال ولما كان أكثر ذلك انها يقع بسبب النساء والاموال
 أحل النساء وأباح الاموال وجعل الناس شريكة فيهما
 كاشتراكهم في الماء والكلاء والنار - فهذا ما ذكره أئمتنا
 من مضار هذا المذهب المزدكي الاشتراكي المخالف لما عليه
 محمد صلى الله عليه وسلم واصحابه والتابعون لهم
 باحسان ونسأل الله تعالى أن يحفظ المسلمين من شرها
 وأن يمن على من ابتلي بهما بالتوبة انه سميع قريب
 مجيب • وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم
 وحسبي الله ونعم الوكيل •





NEC

[REDACTED]
HX550

.I8N36
raqm 3

NAQD AL-ISHTIRAKIYAH